الحالة الاقتصادية الزراعية

فى سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١

لقد تطورت مصر فى الميدان الزراعى فى غضون سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ بفعل ظروف اقتصادية خلقتها الحرب .

فإن تمويل المحصولين الأخيرين للقطن قد تم باتفاق عقد بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية . ولكن عقب احتمال تقييد النقل البحرى تكدس المخزون منه فى البلاد وقد اجتازت الحالة المراحل الآتية : —

المخزون ٧٧ر٢٠٠ قنطار إلى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩

« ١ر٥٦٠ر٠٠٠ « « « « « « ١٩٤٠

« ٥ر٧٥٧ر٠٠٠ « « « « « « ١٩٤١

ويحسن أن يضاف إلى هذا الرقم الأخير محصول سنة ١٩٤١ الذى يربو قليلا على ثمانية ملايين من القناطير ، فيكون المخزون نحو ١٣ر٨٠٠ر٠٠٠ وهى كمية هائلة ، ويدرك المرء بمجرد النطق بمثل هذا الرقم أن تخفيض المساحة التى تزرع قطناً أمر لا مفر منه ، كما أن ضرورة استيراد مواد غذائية وقتية ومحددة للغاية لضمان تغذية عدد السكان الآخذ فى النمو كانت ضرورة ملحة من هذا القبيل .

وعليه يتحتم على مصر أن تنصرف جزئياً عن زراعة القطن وتوسع نطاق المنتجات الزراعية الخاصة بالتغذية .

توزيع الزراعة : كان الزراع يميلون قليلا إلى تغيير أنواع زراعاتهم التقليدية . وكان ضربة لازب أن تتدخل الحكومة لإكراههم على تخفيض مساحات القطن ٢٣ ٪ أو ٢٧ ٪ (حسب المناطق) من المساحات المزروعة .

مذكرة من تقرير مجلس إدارة البنك العقارى المصرى (Credit Foncier Egyptien) للجمعية العمومية العادية للمساهمين فى ٧ يناير سنة ١٩٤٢ .

وهذا الترتيب الجديد أثار غبار مسألة زراعية سهل حلها من الناحية الفنية نظراً للمناخ وطبيعة الأرض المصرية التى تناسب معظم الزراعات ، وهكذا يتسنى للمواد الغذائية أن تباع بأثمان ذات ربح كاف . إنما لا بد من ملاحظة أن هذا الترتيب الجديد سيجر وراءه تعديلا كبيراً فى العلاقات القائمة بين الملاك والمستأجرين ، ولا سيما فى مسألة تحصيل قيم الإيجارات .

الأسمدة — وثم مسألة أخرى لا تقل أهمية عن تلك ، هى مسألة الأسمدة الكيميائية (النترات) فالكميات التى ترد إلى مصر قلت كثيراً عما كان يستورد منها قبل الحرب ، فأصبح واجب الحكومة التنظيم والسهر على توزيع الكميات المقررة للزراع .

ولم تطرح للآن هذه المسألة على بساط البحث بكل ما تتقاضاه من حدة وحماسة إذ وجد فى البلاد بعض الاحتياطى من هذه الأسمدة من جهة ، ومن جهة أخرى كانت الأرض ما زالت متأثرة هذه السنة من تسميدها بسخاء فى السنين الماضية .

فهذه المزايا لا فعل لها مطلقاً اليوم ، وعليه فلا بد من توقع بعض النقص فى إنتاج الأرض فى المستقبل من جراء عدم كفاية الأسمدة .

وليس فى استطاعة السماد الطبيعى أن يقوم تماماً مقام السماد الكيماوى وعلى كل حال فإنتاجه قليل جداً .

فالحاجة الماسة إلى زيادة الكميات المستخرجة دفعت الاستغلال الزراعى إلى استخدام الحيوانات أكثر من قبل مما كان سبباً من أسباب غلاء المواشى .

المواشى : إن ارتفاع أثمان المواشى كان محسوساً ، وعلى الأخص فى خلال فترة الستة الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٤١ ، إذ صعدت بالنسبة إلى أثمان شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ من ٦٠ ٪ إلى ٨٠ ٪ ، وهذا الارتفاع تناول جميع أنواع المواشى وفيما عدا الدوائر الزراعية التى تطلب زيادة عدد مواشيها . فالبحث دائر عن حيوانات الذبح لسد حاجات الاستهلاك المتزايدة ، وعن حيوانات جر الأثقال اللازمة لطلبات النقل المتعددة .

الآلات الزراعية — لقد أصبح تغييرها وحفظها وصيانتها من الأمور غير الهينة

لأن استيراد الآلات الكاملة العدد أو قطع التغيير قلّ كثيراً ، وبالتالى قد ارتفعت أثمانها ارتفاعاً فاحشاً .

الوقود — فى وسع الزراعة المصرية الحصول بسهولة على كفايتها من الوقود ولكن ارتفاع الثمن محسوس ، فقد تضاعفت بوجه التقريب أثمان البترول والزيوت الثقيلة منذ شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ ، أما البنزين فزاد ثمنه ٣٠ ٪ وقد تحملت الدوائر التى تستخدم الفحم فى آلاتها نفقات إضافية عالية إذ بلغ ثمن الأنواع الجارى استعمالها ثلاثة أمثاله .

الأجور — بين مختلف عناصر الإنتاج الزراعى قد تكون الأجور هى التى أصبحت أقل تأثراً بفعل الظروف الاقتصادية الجديدة من شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ ففى طول البلاد وعرضها يوجد ميل إلى رفع مستوى الأجور غير أنه لم يسر قط بطريقة منظمة حسب المناطق .

وعلى كل فقد كان ضئيلا ، إذ كانت الزيادة فى الأجور فى مصر العليا تافهة بل معدومة أحياناً ، وفى المناطق الآهلة بالسكان فى الدلتا كانت الزيادة قليلة (أى من ١٥ ٪ إلى ٢٠ ٪) وفى المناطق الأقل سكاناً كانت الزيادة أكثر قليلا (نحو ٣٠ ٪) على أن ارتفاع الأجور الزراعية كان محسوساً على الأخص فى ضواحى المدن الكبيرة ومن جهة أخرى كان عمال المواسم الزراعية الذين لا يحجمون عن مغادرة مناطقهم يجدون بسهولة من يستخدمونهم حتى فى أعمال غير زراعية . وكانت تصرف لهم والحالة هذه أجور أوفى وقد تبلغ الزيادة فى أجور هذه الطبقة من العمال إلى ٦٠ ٪ .

ومن الحقائق المتداولة فى الأوساط الزراعية المصرية أن الأجور تتغير بنسبة أثمان الغلال على أن ارتفاع الأجور منذ شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ لم يتبع ارتفاع أثمان الغلال ولا بد من توقع تناسب فى هذه المسألة .

تنظيم أسعار المنتجات الزراعية — لقد ترتب على ندورة المنتجات نسبياً وضيق نطاق السوق والصعوبات القائمة فى وجه الاستيراد مما اشتدت وطأته أحياناً بدافع الجشع فى الكسب من قبل بعض المختزنين والوسطاء وعلى مفاجأة المستهلكين بأسعار

مختلفة أن اضطرت الحكومة إلى التدخل فى الأمر وتنظيم أسعار بعض المنتجات من قمح وذرة وأرز . وما زال تنفيذ هذا التدخل جارياً فى منتهى الدقة ، غير أن النتائج المرجوة منه لم يتحقق إلا بعضها .

أما أسواق القطن والسكر فهى خاضعة لنظام خاص تحت مراقبة الحكومة وبالتالى فإن أسعارها محددة .

المحصولات — فمن الناحية الفنية — ولو لم تكن الأحوال الطبيعية غير ملائمة فى الواقع — إلا أن هذه المحصولات كانت متوسطة . فالحر المبكر أصاب بعض الغلال بالسموم وزيادة ارتفاع درجة الحرارة فى شهرى يوليو وأغسطس أصابت القطن أيضاً .

وقد كان فيضان النيل ضعيفاً ومن حسن الطالع أن أعمال الرى الكبيرة التى تمت فى هذه السنين الأخيرة أتاحت للبلاد الانتفاع بأوفر قسط من كميات مياه النيل فيها .

غير أن بعض أراضى الحياض لم يتيسر غمرها وكانت إصابات الطفيليات عديمة الأهمية ولكن يجب على الزراع فى المناطق المصابة عادة أن يواصلوا السهر على زراعاتهم وبالإجمال يمكن تلخيص الحالة الزراعية لسنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ بما يأتى : إنتاج دون المتوسط قليلا ولكن بيع المنتجات يتم بسهولة وبأسعار وصلت إلى مكافأة أصحابها ، ومن جهة أخرى قد حصل الزارع على أرباح مرضية من بيع منتجات مواشيه وطيوره مما عوض الفلاح الصغير العامل بكد يمينه فى بعض السنة شيئاً من ضعف زيادة الأجور .

قصب السكر — كان محصول هذه الزراعة طبيعياً ، إذ لم يتأثر للآن بفعل نقص السماد الكيماوى .

ولم يصدر للآن الإحصاء النهائى عن الأرز والذرة العويجة . وإليكم البيانات العامة التى يمكن نشرها عن هذه الزراعة .

الأرز — كان محصول الأرز متوسطاً فى هذه السنة ، وهو أقل من محصول السنين السابقة ، لأنه تأثر على الأخص بعدم توفر السماد وكفاية المياه بسبب تأخر

الفيضان على أن سوق الأرز تحسنت تدريجاً ، وزادت الأسعار فى صفقات البيع حتى الآن ٣٠ ٪ على أمثالها فى السنة الماضية . وهذا الارتفاع فى الأسعار آت من توقع عجز فى المحصول ومن خلط الأرز بالدقيق حديثاً .

الذرة العويجة — هذه الزراعة كانت عادية .

والمأمول أن تضاهى محصولات هذه الزراعات محصولات السنين السابقة بسبب استعمال الأسمدة الطبيعية . وأثمان هذه المحصولات محددة رسمياً وتتم صفقات البيع فى معظم الأحيان بغاية السهولة بين الزراع .

الاجتماع الزراعى بطنطا

رأت وزارة الزراعة أن تعقد اجتماعاً لبحث المسائل الزراعية التى تواجه البلاد فى الظروف الحاضرة ، وذلك خلاف الاجتماع العام الذى دعت إليه فى أبريل بالمتحف الزراعى أسوة بما اتبعته فى العام الماضى .

وقد عقد هذا الاجتماع فى طنطا عاصمة مديرية الغربية يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٢ وحضره معالى وزير الزراعة ووكيلها وسكرتيرها العام ومديرى أقسامها المختلفة .

وقدم حضرة صاحب العزة مدير الغربية معالى وزير الزراعة ، فألقى كلمة ، وتلاه حضرة صاحب العزة وكيلها ، ثم حضرة صاحب العزة بدوى خليفه بك المدير ، ثم تكلم من مديرى الأقسام حضرة الأستاذ محمود حلمى مدير الزراعة الفنية والإكثار ، وحضرة الدكتور أحمد رياض مدير قسم الكيمياء ، وحضرة الدكتور محمد على الكيلانى مدير قسم تربية النباتات ، وحضرة الدكتور يوسف ميلاد المدير المساعد لقسم البساتين ، وحضرة الأستاذ عبد العزيز عبد الله سالم مدير قسم تربية الحيوان والدواجن .

وعلى أثر انتهاء كلماتهم جرت مناقشة بين حضرات المجتمعين ورجال الزراعة ، ثم عرض فيلمان سينمائيان عن زراعة القطن والأرز للإرشاد والتعليم .